

خلافة محمد ﷺ

■ ٣ ■

■ تأليف: أ. د. ولضرد ماد لونج

■ عرض ونقد: السيد هاشم الميلاني

الإمام علي عليه السلام وردة فعل بني هاشم تجاه خلافة قريش:

ذكر المؤلف في الفصول السابقة مسألة الخلافة النبوية، ومسألة السقيفة واستلام أبي بكر لدقة الحكم، وأشار إلى أن النبي ﷺ حتى لو لم يستخلف لم يكن راضياً بتولي أبي بكر، طبقاً لتعاليم القرآن وسيرة الأنبياء السابقين الذين كانوا يورثون أبناءهم العلم والحكم والنبوة، ثم تطرّق إلى خلافة عمر وعثمان وما جرى فيها من أحداث انتهت بقتل الخليفين. وهنا في هذا الفصل يتطرّق إلى فترة حكم أمير المؤمنين عليه السلام وما جرى فيها، وهو أطول فصل في الكتاب، فيقول:

«كان لحكم علي عليه السلام سمات تغيّر الخلافة، إذ لم يكن مطابقاً لمعايير الخلافة الأولى، إنّ علياً لم يصل إلى الحكم من خلال شورى كبار الصحابة الأوائل الذين جعل عمر رأيهم ملاكاً لصحة الخلافة، وكذلك لم يحظ بتأييد أكثر قريش الذين عدّوا في خلافة أبي بكر بمثابة الطبقة الحاكمة الوحيدة التي لها الحق في اتخاذ القرار حول الخلافة.



ولكن مع هذا فعليّ كان واثقاً تماماً بشرعية خلافته لابتنائها على نسبه القريب من النبي ﷺ، علمه بالإسلام وسبقه إليه، وكفاءته التامة في الحفاظ على مبادئه. وكان يعتقد أنّ الملاكات التي وضعها أبو بكر وعمر لشرعية الحكم لا أصل لها، وقد قال لأبي بكر - فيما سبق - إنّ تأخره في بيعته كخليفة كانت لاعتقاده بتقدّم حقّ نفسه في الخلافة على غيره، وقد بقي على هذا الرأي رغم بيعته لأبي بكر وعمر وعثمان، لأنّه بايع لحفظ اتحاد المسلمين، وذلك حينما علم أنّ المسلمين تركوا حقّه في الخلافة النبوية، فلمّا أقبلت عليه الأمة الإسلامية أو معظمها، كان التكليف - مضافاً إلى حقّه المشروع - يقتضي تولّيه الحكم.

إنّ مقتل عثمان أدّى إلى سطو الثوار وحلفائهم المدنيين على مركز الخلافة، وكان طلحة وعليّ رضي الله عنهما المرشحين للخلافة. يبدو وجود دعم لطلحة من قبل المصريين حيث كان يُعدّ مستشاراً لهم وقد أمسك مفاتيح بيت المال، ولكن كان ميل أهل الكوفة والبصريين - وقد كانوا يعرفون عدم رضا عليّ رضي الله عنه باستخدام القوّة - وكذلك أكثر الأنصار نحو ابن عم النبي ﷺ. فسرعان ما غلبت هذه الكفّة، ويبدو أنّ لملك الأشرق قائد الكوفيين، القسط الأوفر في تعبئة الطريق لانتخاب عليّ رضي الله عنه.

ثم يقول المؤلف: «الروايات المتعلقة بهذه الحوادث وما صنعه عليّ رضي الله عنه والذي أدّى إلى استخلافه؛ متناقضة نوعاً ما وفيها تشويش، وعليه يمكن متابعة سير التحولات الجارية مع لحاظ عدم قطعيتها تلك الروايات نسبياً»^(١).

ثم يسرد المؤلف مجموعة من الروايات الدالة على مساعي طلحة للاستخلاف ومساعي أصحاب عليّ رضي الله عنه للبيعة مع علي. ولكن مع هذا لم يبيّن المؤلف موقفه تجاه هذه الروايات المتناقضة بوضوح، كما لم يذكر ماهي أوجه التشويش والتناقض، رغم كونه يبني هذه القاعدة من بداية هذا المبحث ويؤسّس عليها استنتاجاته اللاحقة، نعم ربما تكون بعض الجزئيات مشكوك فيها، ولكن هذا لا يعني إلقاء التشكيك على الكلّيات والمسلمات التاريخية المتفق عليها بين الشيعة والسنة.

وعليه فتشكيك المؤلف الموحى بتضعيف جميع المرويات التاريخية آنذاك في غير محلّه، وكان عليه التنبيه على موارد الخلل كلُّ بحسبه.

والملفت للنظر أنّ هذا التشكيك قد سرى في كيفية سرده للحوادث، حيث نراه ابتلي في موارد عدّة باللف والدوران ممّا أدّى إلى ضبابية الموقف وعدم الشفافية والدقة العلمية. وهذا ما ينعكس سلباً على المطالع والقارئ أيضاً حيث يبقى مختاراً أمام الأقوال المتناقضة والمتضاربة التي يذكرها المؤلف.

وعلى سبيل المثال عندما يشرح المؤلف في ص ٢١٤ بيعة طلحة يقول: «كان طلحة أوّل صحابي مبرز بايع علياً... إنّه لم يأت للبيعة طواعية بل كما قال الشعبي أنّ مالك الأشتر جاء به سوقاً... إنّ طلحة ادعى فيما بعد أنّه بايع والسيف على رأسه الأمر الذي نفاه سعد بن أبي وقاص وأبدى رأيه حوله وقال بأنّه لا علم له بالسيف لكنه كان يعلم بأنّ طلحة بايع مكرهاً. إنّ نفوس الناس الحاضرين في المسجد قد تزلزلت - من دون شك - بعدما رأت أنّ طلحة بايع طواعية ومن دون أيّ تهديد وإكراه».

فأنت ترى في هذه الأسطر القليلة مدى الخبط والتشويش الذي يلقيه المؤلف على القارئ حيث يبقى مختاراً من أمر طلحة هل أنّه بايع طواعية أم بايع مكرهاً. كان من المفترض على المؤلف أن ينهي الأمر بنتيجة نهائية بترجيح رواية على الأخرى، حيث هذا هو شأن المحقق الخبير، وإلاّ ما أسهل خلط الأوراق وسرد المتناقضات وترك الأمر على عواهنه.

والمؤاخذه الثانية على المؤلف اعتماده في سرد هذه الحوادث على رواية الشعبي، ورغم كونه يعترف بعثمانيته يجعل روايته في مسألة أخذ البيعة لعليّ عليه السلام هي الأساس، ويذكر باقي الروايات تبعاً لها أو في الهامش، والحال يكفيننا في عدم الاعتماد على رواية الشعبي عثمانيته حيث لم يتمكّن أن يكون محايداً في سرد تلك الوقائع سيما ما يخص الإمام علياً عليه السلام.



ثم يعود المؤلف ثانية ليقول: «يبدو أنّ علياً عليه السلام تحاشى إجبار الناس على البيعة، فلما جيء بسعد بن أبي وقاص للبيعة أبى وقال: لا أبايع حتى يبايع الناس والله ما عليك مني بأس، فقال علي: خلّوا سبيله» (٢).

ثم جيء بعبد الله بن عمر فقال أيضاً: «لا أبايع حتى يجتمع الناس عليك، قال: أعطني حميلاً ألا تبرح، فقال: لا أعطيك حميلاً، فقال الأشر: إنّ هذا الرجل قد أمن سوطك وسيفك فأمكنني منه، فقال علي: دعه أنا حميله، فوالله ما علمته إلا سيء الخلق صغيراً وكبيراً...» (٣).

وأضاف الشعبي في روايته: وقال: بعث عليّ إلى محمد بن مسلمة الأنصاري ليبايع، لكنّه اعتذر وقال: إنّ رسول الله ﷺ أمرني إذا اختلف الناس أن أكسر سيفي وأجلس في بيتي، فتركه علي عليه السلام، كما صنع نفس العمل مع وهب بن صيفي الأنصاري عندما أجابه بنفس الجواب، ثم دعا علي عليه السلام أسامة بن زيد للبيعة، لكن اعتذر أسامة رغم اعترافه بحبه لعلي وكونه أعز الناس عليه، وقال: لكنني عاهدت الله أن لا أقاتل رجلاً يقول لا إله إلا الله» (٤)، (٥).

ولكن بعد هذا يعود المؤلف إلى اللّف والدوران كعادته، ويستبعد وقوع هذه المحادثات الواردة في رواية الشعبي عند البيعة الأولى قبل أن يلوح إلى الأفق تهديد علي عليه السلام بالمواجهة المسلّحة من قبل المعارضين، ويستقرب حدوثها قبيل واقعة الجمل مستنداً إلى ما روي عن أبي مخنف من أنّه سأل عن رأي سعد بن أبي وقاص ومحمد بن مسلمة وأسامة بن زيد وعبد الله بن عمر في ثباتهم على عهدهم، فأجابوا له بنعم ولكن لا يريدون الخوض في دماء المسلمين، وعليه يستقرب المؤلف بيعة أسامة وابن مسلمة على الأقلّ في البداية كما ذهب إلى ذلك ابن سعد حيث عدّ سعد بن أبي وقاص وأسامة وابن مسلمة وزيد بن ثابت من المبايعين، كما يشرك عبد الله بن عمر أيضاً، ثم يذكر المؤلف رواية عن عبد الله بن الحسن بن الحسن حيث تعدّ من لم يبايع علياً عليه السلام من كبار الأنصار فيهم حسان بن ثابت وأبو سعيد الخُدري والنعمان بن بشير وغيرهم.

والخلاصة التي نخرج منها من خلال كلام المؤلف - رغم اللّف والدوران وإلقاء التشكيك وعدم الخروج بنتيجة - هي أن علياً عليه السلام لم يجبر أحداً على البيعة بخلاف الحالات الثلاثة التي مرّت قبله.

ثم يذكر المؤلف في ص ٢١٨ أنّ الإمامة الإسلامية انقسمت بعد بيعة علي عليه السلام إلى ثلاثة أقسام:

١- المبايعون لعلي عليه السلام .

٢- الأمويون وأنصارهم الذين حصروا الخلافة فيهم.

٣- أكثر قريش حيث أرادوا إرجاع الخلافة إلى ما كانت عليه في عهد أبي بكر

وعمر.

ثم يقول: «عندما استعد كل حزب للقتال لأخذ حقّه، دخل الإسلام في صراع وحرب داخلي قاس استدام إلى ما بعد علي عليه السلام، إنّ نار المصيبة (الفلتة) التي زعم عمر أنّ الله وقى شرّها، قد تآججت من جديد مضافاً إلى وجود شعور بالانتقام».

أقول: قد أصاب المؤلف في تشخيص الداء وأنّ ما حلّ بالأمة الإسلامية - وما زالت تعاني منه - كان جرّاء تلك الفلته الأولى التي ارتكبت بحق الإسلام حيث أقصي فيها من أمر الله ورسوله صلّى الله عليه وآله بالتمسك بهم لضمان عدم الوقوع في التيه والضلال، وذلك في روايات كثيرة أهمّها حديث الثقلين الدال على التمسك بالقرآن والعترة.

في ص ٢٢٢- ٢٢٣ أشار المؤلف إلى أنّ علياً عليه السلام انتهج في خطبه نهج الدم واللوم للأمة لتركهم إيّاه سابقاً، وقد بيّن أيضاً أنّ الهداية الحقيقية منحصرة فيه وفي عترة النبي صلّى الله عليه وآله ثم عرّج على أنّه رغم ذمه لجميع الأمة لم يكن ذاماً للخليفين حيث يقول: «وفي حين كونه ذاماً لجميع الأمّة، كان يتجنّب نقد الخليفين الأوائل رغم مدحه لبعض أعمالهم العامة في بعض الأحيان، سيّما تمجيده صلابة عمر وقيادته الصارمة، وكان يحاول عموماً عدم إظهار المخالفة للسنن التي وضعها عمر. كما وافق



أن يُلقب أمير المؤمنين اللقب الرسمي لعمر، ولم يوافق على لقب الخليفة الذي دنّسه عثمان بادعائه الخلافة الإلهية لنفسه دون الخلافة النبوية».

أقول: يلاحظ على كلامه هذا أولاً أنّ واقع الحال كان يفرض على أمير المؤمنين عليه السلام بيان الحق وتذكير الأمة بخطئها الأول في ترك نصرته.

ثانياً: إنّ الصبغة العامة في خطب أمير المؤمنين عليه السلام الواردة في نهج البلاغة كانت تحتوي على الذم واللوم للمسلمين، ولكن ما ورد في النهج لا يشكّل جميع الخطب، بل حتى في النهج توجد ألفاظ المدح والثناء أيضاً، من قبيل قوله عليه السلام مخاطباً أهل البصرة بعدما فتحها: «وجزاكم الله من أهل مصر عن أهل بيت نبيكم ما يجزي العاملين بطاعته والشاكرين لنعمه، فقد سمعتم وأطعتم ودعيتم فأجبتهم»^(٦).

أو ما قال لهم في بعض أيام صفين: «لقد شفى وحاوح صدري أن رأيتمكم بأخرة تحوزونهم كما حازوكم، وتزيلونهم عن مواقفهم كما أزالوكم حساً بالنصال وشجراً بالرماح...»^(٧).

أو ما قال في حق خلّص أصحابه: «أنتم الأنصار على الحق، والإخوان في الدين، والجنن يوم البأس، والبطانة دون الناس، بكم أضرب المدبر وأرجو طاعة المقبل»^(٨).

ثالثاً: قوله إنّ علياً كان يتجنّب نقد الخليفين؛ أوّل الكلام فقد أورد المؤلّف بنفسه مقاطع من خطبة الشقشقية وكفى بها قدحاً وذمّاً، ولم يرد عنه عليه السلام أيّ مدح صحيح وصريح لهما حتى يدّعي المؤلّف أنّه كان يمدح أعمالهما عموماً، بل على العكس من ذلك كان يعتقد بأنّ الدين في زمانها أصيب بالانحيار، ولذا قام هو وبإيع لنصرة الدين، وهو القائل: «حتى رأيت راجعة الناس قد رجعت عن الإسلام يدعون إلى محق دين محمد صلّى الله عليه وآله فخشيت إن لم أنصر الإسلام وأهله أن أرى فيه ثلماً أو هدماً... فنهضت في تلك الأحداث حتى زاح الباطل وزهق واطمأنّ الدين وتنهه»^(٩).

رابعاً: قوله إنّ علياً كان يمجدّ صلابة عمر وقيادته الصارمة، مجرد دعوى من دون شاهد وبرهان بل يكذبها التاريخ والوجدان، فأبيّ حُسن كان في فظاظة عمر وغلظته حتى يمجدّها أمير المؤمنين عليه السلام وهو القائل في ذم أبي بكر لما دفع الأمر إلى عمر: «فصيرّها في حوزة خشناً يغلظ كلمها ويخشن مسّها، ويكثر العثار فيها والاعتذار منها، فصاحبها كراكب الصعبة إن أشنق لها خرم، وإن أسلس لها تقحّم، فمني الناس لعمر الله بخبط وشماس وتلوّن واعتراض»^(١٠). وما ورد عنه عليه السلام ممّا يوهّم ذلك إما موضوع وإمّا مؤوّل.

خامساً: إنّ عدم مخالفته للبدع المحدثّة آنذاك، والتي جعلها المؤلّف شاهداً لموافقة علي عليه السلام لمن تقدّمه، كانت لعدم تمكّنه عليه السلام من تغييرها المفاجئ بعدما استقرّت في النفوس وأصبحت سنة يُقتدى بها، ولذا كان يتربص الفرص لتغييرها وهو القائل: «فان ترتفع عنّا وعنهم محن البلوى أحملهم من الحق على محضه»^(١١). وقال أيضاً: «لو قد استوت قدماي من هذه المداحض لغيرت أشياء»^(١٢).

سادساً وأخيراً: إنّ تلقيبه بأمر المؤمنين ورضاه بذلك دون لقب الخليفة لم يكن محاباة لهذا أو بغضاً لذلك كما يوهّمه المؤلّف، بل إنّ هذا اللقب هو الذي لقبه به رسول الله صلى الله عليه وآله كما ورد في كثير من النصوص، منها ما روي عنه صلى الله عليه وآله في حديث المعراج: «فأوحى إليّ ربي ما أوحى ثم قال: يا محمد اقرأ علي بن أبي طالب أمير المؤمنين السلام، فما سميت بهذا أحداً قبله ولا أسمي بهذا أحداً بعده»^(١٣). ولذا ترى أنّ الشيعة لا يطلقون هذا اللقب على غير علي عليه السلام حتى على سائر الأئمة الأحد عشر عليهم السلام.

ثم يبدأ المؤلّف بعد هذا بذكر نصب الولاية من قبل أمير المؤمنين عليه السلام، ويذكر تجمع المعارضين في مكة تحت لواء عائشة، وعزمهم على الخروج لأخذ الثأر من قتلة عثمان، كما يسرد الحوادث المؤدية إلى واقعة الجمل من استحلال البصرة والغدر بوليها عثمان بن حنيف ونهب أموال بيت المال وقتل السبابة، ومن جانب آخر يذكر استعداد علي عليه السلام للخروج من المدينة لدفع فتنة أصحاب الجمل.



روى المؤلف في ص ٢٤٣ رواية عن الإمام الحسن عليه السلام بأنه قال لعلي عليه السلام وهو بالربذة يريد الخروج نحو القوم: «أني لأخشى أن تقتل بمضيعة، فقال: إليك عني فوالله ما وجدت قتال القوم أو الكفر بما جاء به محمد صلى الله عليه وآله».

هذه الرواية لا يمكن الاعتماد عليها إطلاقاً رغم ورودها بألفاظ مختلفة في عدّة مصادر شيعية كأماشي الطوسي: ٥٢، وسنية كأنساب الأشراف للبلاذري ٢: ٢٣٦ وتاريخ دمشق لابن عساكر وغيرها، بدليل أنها لا تنسجم مع مسلمّاتنا العقدية والروايات التاريخية الصحيحة، وذلك أننا نعتقد بعصمة الأئمة عليهم السلام من الأخطاء عموماً سواء في بيان الشرع أم في غيره، والإمام الحسن عليه السلام رغم كونه معصوماً أيضاً يعلم علماً جلياً بموقعية أبيه وسداده في حلّه وترحاله، وعليه لا يصدر منه تجاهه هذا الكلام المنبئ عن الاعتراض وعدم الرضا، وبهذه العبارة القاسية «تقتل بمضيعة» وكأنّه لم يكن إماماً معصوماً مفترض الطاعة، وكأنّه لم يكن الطرف المقابل باغياً وخارجاً عن طاعة الإمام يجب محاربتة، وكأنّه لم يكن المقتول من هذا الطرف شهيداً يستحق الجنان ومن ذلك الطرف هالكاً يستحق النيران، فمن المستغرب جداً صدور هذا الكلام عن الإمام الحسن عليه السلام إذ على فرض استشهاد أمير المؤمنين عليه السلام آنذاك ما كان مقتله مضيعة بل شهادة وقتل في سبيل الله.

هذا من جانب، ومن جانب آخر قد استفاضت الروايات النبوية الدالة على قتال علي عليه السلام للناكثين والمارقين والقاسطين، ممّا تدلّ على بقاء أمير المؤمنين عليه السلام حياً خلال هذه الحروب وأنّه على الحق ولم يكن عمله هباءً ومضيعة، وكانت واقعة الجمل أولها، فمن المستبعد جداً خفاء هذا على الإمام الحسن عليه السلام ليخشى على أبيه القتل والضياع.

ثم إن المؤلف بعدما ينتهي من سرد حوادث واقعة الجمل، يعقد فصلاً لواقعة صفين، ويبدأ بذكر مقدمات الواقعة والمناوشات الطفيفة الحاصلة بين الفريقين، ومكاتبات معاوية لبعض الوجهاء لاستمالتهم نحوه، منها مكاتبتة لقيس بن سعد والي



علي عليه السلام على مصر، حيث كتب له كتاباً يستميله إليه ويعدّه بإعطاء ولاية العراقيين (الكوفة والبصرة)، لكن قيس راوغه ولم يجبه صريحاً، ثم معاوية بعدما رأى عدم تمكّنه من السيطرة على قيس كتب له كتاباً آخر هدّده ممّا أدّى إلى تصرّم قيس أمامه، لذا لجأ معاوية إلى الخدعة فوضع كتاباً عن لسان قيس يعلن فيه متابعتة لمعاوية في طلب الثأر من قتلة عثمان، فلما وصل خبر هذا الكتاب إلى علي عليه السلام غضب ولم يصدّقه، ولكن أصرّ عليه عبد الله بن جعفر بعزل قيس وتولية محمد بن أبي بكر، وهذا ما حصل بالفعل بعد فترة، الأمر الذي أغضب قيساً، ثم يقول المؤلّف ص ٢٧٨ معلقاً على حادثة عزل قيس من ولاية مصر: «وعلم فيما بعد أنّ هذا العمل ما كان في محلّه». ممّا يوهّم تخطئة علي عليه السلام في فعله وعمله.

ونقول: إنّ الأمر ليس كما حاكه المؤلّف، وأمير المؤمنين ما انطلى عليه خدعة معاوية بل كان مجبوراً باتخاذ هذا القرار بعدما شاع وذاع كتاب معاوية عن لسان قيس حتى انطلى الأمر على أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام أنفسهم أمثال عبد الله بن جعفر، فلو كان أمير المؤمنين يترك الأمر ويدع قيساً على حاله لعدّ هذا إمّا ضعفاً قيادياً أو إرباكاً سياسياً حيث يدع خائناً - بحسب ما ارتكز في قلوب المسلمين جراء خدعة معاوية - على أهم الولايات فلذا اضطر أمير المؤمنين عليه السلام لتغيير قيس واستدعائه سداً لهذا الخلل، مضافاً إلى أنّه عليه السلام كان يتهيأ لقتال معاوية وكان بحاجة ماسّة إلى قادة ميدانيين أمثال قيس، وهذا قوَى جانب الاستدعاء.

ثم إنّ المؤلّف يشرح ويذكر مراسلات ومكاتبات أمير المؤمنين عليه السلام لمعاوية ومحاوله أخذ البيعة منه، وإرسال جرير لهذه المهمة رغم مخالفة الأشر، وإخفاق جرير في مهمّته وانخداعه بمعاوية، واستعداد معاوية للحرب من خلال تهيج مشاعر الناس وبث روح القومية فيهم، وإلقاء مسؤولية قتل عثمان على عاتق علي عليه السلام، فبعدما اطمأن معاوية أنّ قلوب أهل الشام وسيوفهم معه رفض بيعة علي عليه السلام تماماً.



ومن جانب آخر فإنّ علياً عليه السلام كان يحسّ بالخطر من جانب معاوية إذ كان عالماً بطموحه وأنّ بقاءه على حاله يشكّل بؤرة فساد في جسم الأمة الإسلامية لأنّه لا يمت إلى الإسلام بصلة إلاّ بما يقارب دنياه، إذاً كان لزاماً عليه دفع الفتنة بالسيف بعدما لم تنجح النصائح، فلذا بدأ بالاستعداد للقتال وتعبئة الناس.

كل هذه الأمور يذكرها المؤلّف ويسردها بدقّة وموضوعية عالية، معتمداً على أهم المصادر المتوفرة سيما كتاب وقعة صفين للمنقري.

فتنة الخوارج:

يعقد المؤلّف في ص ٣٤١ فصلاً خاصاً بالخوارج وبداية تكوّنهم في حرب صفين بعد رفع المصاحف ويقول: «لما رأى عمرو بن العاص أنّ أهل الشام لا يتمكنون من الظفر في الحرب وأنّ عدوّهم يتغلّب عليهم شيئاً فشيئاً، أو عز إلى معاوية التوسل بهذه الحيلة (أي رفع المصاحف). هذه الخدعة سرعان ما أخذت مأخذها في جيش عليّ كما كان يتوقّعه عمرو بن العاص، فأدّت إلى الاختلاف والتشويش، مع أنّ علياً عليه السلام كان يحثّ أصحابه على الاستمرار في القتال، وحذّرهم من معاوية وعمرو بن العاص وأصحابهما بأنّهم ليسوا أهل الدين والقرآن، بل إنّهم رفعوا المصاحف مكرراً وخديعة».

ثم يذكر المؤلّف أنّ رؤوس الخوارج أبوا قبول كلامه وهدّدوه بالقتل أو تسليمه إلى معاوية، الأمر الذي أدّى استدعاء الأشر من المعركة درءاً للفتنة، فكانت هذه بداية أمر الخوارج وفتنتهم حيث أجبروا علياً عليه السلام بترك الحرب وقبول حكمية القرآن: «إنّ علياً أمام العواطف الشديدة لأكثر أصحابه نحو الصلح صمّم على قبول التحكيم على رغم رأيه الخاص» كما أجبروه أيضاً على تعيين أبي موسى الأشعري حكماً.

والغريب من المؤلّف أنّه رغم سرده لهذه الحوادث، واعتراضه بأنّ الخوارج أجبروا علياً على قبول التحكيم؛ يأتي ويقول في صفحة ٣٤٩: «إنّ علياً قد عزم على



استمرار الحرب مع ثلثة أصحابه الأوفياء لأنه ما كان يبالي ببذل نفسه، لكنه لما نظر إلى الحسن والحسين عليهما السلام ورغبتها على القتال، رأى أنهما لو قتلا لانقطع نسل رسول الله ﷺ... ولو سلمنا عدم اعتماده بوفاء أكثر أصحابه، لكن قلقه على سبطي رسول الله ﷺ وسائر أهل بيته كان حافزاً منطقياً لعدم شروعه بحرب مدمرة جديدة» إذ يوهم المؤلف أن علياً عليه السلام إنما قبل التحكيم للحفاظ على حياة سبطي النبي ﷺ، وهو أمرٌ يكذبه الواقع التاريخي، نعم أنه كان ضنيناً عليهم ويحاول عدم إرسالهما إلى ساحات القتال، ولكن هذا لا علاقة له بقبول أصل التحكيم.

وكذلك نستغرب من كلام المؤلف في ص ٣٥٠ حيث قال: «إن قبول التحكيم كان خطأ سياسياً كبيراً لا يمكن تبريره، إذ كان بإمكان علي إيقاف الحرب مع معاوية، وكان بإمكانه الانسحاب عن الحرب من دون أي توافق، إن قبول التحكيم طبقاً لشرائط معاوية كان أسوأ اختياراً». ذلك أن الإمام عليه السلام ما كانت أمامه عدّة خيارات حسنة أو سيئة أو أسوأ حتى يختار أحدها، بل أجبر عليه السلام على اختيار الحلّ الأسوأ مع علمه بخطئه ورغم تذكيره بذلك وبخدع معاوية، ولكن لم يصغ إليه أحد سوى ثلثة من خلّص أصحابه الذين لا يتمكن محاربة العدو بهم. مضافاً إلى أن استمراره بالقتال كان يعني تفرّق الجيش عنه أو إلقاء القبض عليه وتسليمه إلى معاوية أو قتله من قبل بعضهم كما هدّدوه بذلك واتّهم سيفعلون به ما فعلوا بعثمان، فقبول التحكيم بهذا اللحاظ كان رأياً سديداً للحفاظ على وحدة الصف أمام العدو.

والخطأ العلمي الآخر الذي ارتكبه المؤلف رغم وضوح الأمر وصراحة الأخبار، ما قاله في صفحة ٣٥٣: «روي أن علياً لما رأى تمزّق أصحابه، أنشد أبياتاً اعترف فيها بعثرته، وأنه لا يرى الاعتذار منها بل سيبدل جهده لتدارك الأمر وسيكون نبهاً فيما بعد» وهذا واضح البطلان إذ أن علياً عليه السلام - كما قلنا - ما كان أمامه عدّة خيارات فانتخب الأسوأ منها ثم الآن بعدما تبين أن اختياره ذلك كان خطأ اعترف بعثرته وعزم على تدارك ما فات، فالأمر ليس كذلك بل ما كان أمامه إلاّ حالة



واحدة وهي قبول التحكيم والنزول عند رغبة أكثر أصحابه، والعجب من المؤلف، إذ إنه رغم تعليله لهذا الخبر بالتمريض - حيث نقله بلفظ: روي - لم يعلق عليه شيئاً ويمر عليه مروراً كأنه من المسلمات رغم أنه علق على بعض الأخبار التي لم تكن بتلك الأهمية.

قال المؤلف في ص ٣٧٢: «إن قتل الخوارج في نهروان كان من أصعب الحوادث في فترة حكومة علي عليه السلام. هذا الأمر من وجهة نظر حكومية كان عملاً منطقياً وصحيحاً بل ضرورياً، إذ إن هؤلاء ثاروا ونقضوا بيعتهم وشقوا العصي في الأمة، وهددوا بإزهاق نفوس المسلمين حتى أقرباءهم الذين لم يلتحقوا بهم. أمّا عليّ فكان يميل إلى التوجه نحو معاوية وإهمال هؤلاء ريثما ينتهي من أمر أهل الشام، ولكن مع هذا كان عدد الخوارج كثيراً، وعليّ ما كان يتمكن من غض النظر عن احتمال هجومهم على الكوفة واستحلالها بعد غيابه عنها، سيما وأنهم قتلوا رسوله ممّا أدى إلى عدم امكان مهادنتهم بأيّ وجه من الوجوه. وقد اضطر عليّ عليه السلام مرّة ثانية أن يستجيب طلب من كان يكره لقاء أهل الشام من أفراد جيشه ويميل إلى دفع شرّ الخوارج».

فعلى رغم هذا الاعتراف الصريح من المؤلف بسوء صنيع الخوارج والتهديد الحقيقي المتوجه من قبلهم نحو المسلمين، يلمح المؤلف بتخطئة عليّ عليه السلام في الإسراع إلى قتالهم وعدم التأمّن واحتوائهم فيقول من صفحة ٣٧٢ - ٣٧٣: «كان عليه أن يبذل قصارى جهده لأخذ البيعة منهم مجدداً حتى لو استدعى الأمر تأخير قتال أهل الشام، ولكن بلحاظ سوء خلقهم وافراطهم المانع من المصالحة، كان يبدو هذا الأمر عسيراً... ولكن الحوار الهادئ معهم كان قد يؤدّي إلى جلب حماية بعضهم تدريجاً لا كلّهم، كانت وظيفته الأولى إيجاد نوع وحدة جديدة بين قراء القرآن أو أبرزهم الذين كانوا من مدافعيه سابقاً. إنّ علياً أسرع إلى قتال معاوية الأمر الذي أجبره على اتخاذ قرار أعطى أثراً معكوساً حيث استعمل الشدة والقوة أمام حلفائه سابقاً».



وأنت ترى أنّ كلام المؤلّف هذا مردود من عدّة جهات، أولاً: اعترافه بقسوة القوم وشدة بطشهم وتكفير الأمة واستحلال دمائهم وأعراضهم، ثانياً: تهديدهم الواضح واحتمال شقّ العصى والهجوم عليه من الخلف وهو مشغول بتعبئة الوضع ضد معاوية، ثالثاً: إنّ علياً - كما اعترف المؤلّف - تعامل معهم بحلم بالغ ولم يقطع رواتبهم من بيت المال ولم يسمح لأحد بالتعرّض لهم، فكانوا يقاطعون علياً عليه السلام في خطبه بكل حرية ويناظروه ويناقشوه، وعندما انزلوا في منطقة حاول نصحهم كثيراً فأرسل إليهم الرسل فحذّروهم ووعظهم مراراً وتكراراً، فأبى عذر أبلغ لعلي عليه السلام من هذا، وما عساه أن يفعل بهم من الحلم والصبر حتى يرضى به المؤلّف المحترم، وهل أبقوا عذراً لأحد بسوء صنيعهم وتوحّشهم!؟

ثم إنّ موقفه عليه السلام أمامهم لا علاقة له برغبته الإسراع في حرب معاوية كما يحاول أن يصوّره المؤلّف، ليستنتج منه عدم التأيي والتروّي من قبل علي عليه السلام أمامهم، وأنّه استعجل ولم يمهلهم كي يستهوي قلوبهم القاسية.

ابن عباس وأموال البصرة:

يتطرّق المؤلّف في ص ٣٩١ - ٤١٠ إلى حادثة ابن عباس وأموال بيت المال في البصرة، ويسرد الأقوال والأخبار المختلفة وربّما المتناقضة، كما يشير إلى آراء بعض المستشرقين ويناقشها.

يذهب المؤلّف إلى أنّ تلك الواقعة كانت بعد سقوط مصر بيد معاوية واستشهاد محمد بن أبي بكر، وقبل قتال الخوارج حيث أنّ علياً جعله أمير الحاج لتلك السنة، فلما أراد أن يذهب للحج خلف مكانه أبا الأسود الدثلي لإمامة الجماعة وزياد بن أبيه لأخذ الخراج، وقد حصل بين أبي الأسود وابن زياد مشاجرة في غياب ابن عباس، ممّا أدّى إلى انحياز ابن عباس نحو ابن زياد وعدم الاعتناء بأبي الأسود، وهذا العامل بدوره أدّى إلى مكاتبة أبي الأسود لأمير المؤمنين عليه السلام وتحذيره من التلاعب

أصرفه من أهل أمير المؤمنين عليه السلام والكلام يشعر بأن الرجل المخاطب من أهله وبني عمّه، فأنا في هذا الموضوع من المتوقفين»^(١٤).

أما المرحوم السيد محمد تقي الحكيم فقد حاول الجمع بين الأخبار وقبول أصل الحادثة مع اعترافه بلحوق زيادات إليها فيما بعد، فقال: «ومن الطبيعي أن نقول إنّ يده امتدت - لأيّ اعتبار - إلى بيت المال، فتجاوزت حدودها المرسومة من قبل الإمام عليه السلام، وإنّ أبا الأسود كتب بذلك إلى إمامه عليه السلام، والإمام كتب إليه مؤثّراً لأنّ الإمام لم يعوّد عمّاله السكوت على هنتامهم وهم المسؤولون عن حفظ حقوق الناس. ثم دارت بينهما بعض المكاتبات انتهت بإرجاع ما أخذ من مال ورضا الإمام عنه وأبقاه على موضعه بالبصرة»^(١٥).

وهناك من يذهب إلى نفي هذه الواقعة من الأساس والحكم عليها بالوضع والاختلاق^(١٦)، والشواهد تؤيد هذا الرأي إذ إنّ ابن عباس كان أخلص وأوفى لأمر المؤمنين عليهم السلام وأعرف بالحلال والحرام من أن تصدر منه هذه الزلّة، مضافاً إلى سكوت الأخبار عن كيفية المصالحة بينهما رغم التهديد والوعيد الحاصل من علي عليه السلام تجاه ابن عباس، كقوله: «فاتق الله واردد إلى هؤلاء القوم أموالهم، فإنك إن لم تفعل ثم أمكنني الله منك لأعذرنّ إلى الله فيك، ولأضربنك بسيفي الذي ما ضربت به أحداً إلاّ دخل النار»^(١٧).

فهل تاب ابن عباس، أم أرجع الأموال، وكيف ومتى؟! كيف انمحت بهذه السرعة الكلمات النابية المتراشقة في المكاتبات وتحوّلت إلى ودّ ومحبة جديدة؟! كيف سلّطت الأخبار على أصل القضية وسكتت عن كيفية رجوع ابن عباس وتداركه للأمر مع أنّه لا يقلّ أهمية عن أصل الواقعة؟ كيف لم يعزل علي عليه السلام ابن عباس عن ولاية البصرة شأنه شأن غيره من الخونة حيث كان يعزلهم الإمام سريعاً. مضافاً إلى الخلاف الموجود في تعيين زمن حدوث الواقعة.



هذه الشواهد ربما تؤيد مسألة عدم الاعتماد على تلك الأخبار والحكم بوضعها، أو يقال أنها كانت متوجهة لغير ابن عباس من سائر عمال أمير المؤمنين عليه السلام، فزاد فيها الخصوم وصرفوها إلى ابن عباس سيما في أيام الدس والوضع والتزوير الذي قام به معاوية ضد أمير المؤمنين عليه السلام وشيعته.

إنّ المؤلف ينهي هذا الفصل المتعلق بحياة أمير المؤمنين عليه السلام بقوله ص ٤٤١: «نعم إنَّ طريقة حكم علي عليه السلام في زمن حياته ما كانت مستساغة عند أهل الكوفة. إنَّ أصحابه الأوفياء الذين تربوا عنده في أخريات فترة حكمه، الذين ذهبوا إلى أنه أفضل المسلمين بعد رسول الله صلى الله عليه وآله والوحيد الذي يستحق الحكومة على الناس، كانوا في أقلية. إنَّ أهل الكوفة اختلفوا في علي أشد الاختلاف، والعامل الوحيد الذي أدّى إلى اتحادهم حوله كان عدم اعتمادهم على معاوية ومخالفتهم له ولأصحابه من أهل الشام. إنَّ مكر الأمويين وسوء صنيعهم حوّل الأقلية المدافعة عن علي عليه السلام إلى أكثرية».

ثم يقول ص ٤٤٢: «بدأ أصحاب علي المتحمسين بمدحه، وأضافوا عليه هالة من العصمة وأكسوه صفات أعلى من الصفات الطبيعية. الأوصاف التي لم تخطر ببال علي عليه السلام، لأنّه وإن ادعى - طبعاً بنوع من التبرير - أنّه أعلم بسنة النبي صلى الله عليه وآله من كل الناس، وأنّه أوفى شخص للإسلام بعد رحيله صلى الله عليه وآله، لكنّه مع هذا كان عالماً تماماً بأخطائه البشرية، وكان يعترف بها ويسعى لتدارك ما فات، وبالنتيجة كانت هذه الصفات هي التي أسقطت حكومته من جهة، وأعلته أعلى مراتب التقديس في الإسلام من جهة ثانية».

نقول: إنَّ مسألة العصمة التي تقول بها الشيعة شيء، ومسألة النجاح أو عدم النجاح الظاهري شيء آخر، والعصمة لم تأت لعلي عليه السلام من الهالة القدسية التي تصورها الشيعة لعلي، بل هي ملكة ربانية يمنحها الله تعالى لخلص أنبيائه وأوليائه، وهذه العصمة ملكة نفسانية تخصّ النبي أو الوصي، وعليه فالأخطاء السياسية أو الاجتماعية أو العسكرية الحاصلة في فترة حكم علي عليه السلام لو صح سندها لا علاقة لها

بعصمته أو عدم عصمته، إذ أنه عليه السلام مأمور بالعمل في المجتمع طبقاً للسياقات العامة وطبقاً للمصالح والمفاسد العرفية، فأقدمه على شيء أو إجحامه عن شيء آخر والنتائج المعكوسة في بعض الأحيان ترتبط جميعها بالواقع الاجتماعي الذي كان يعيشه عليه السلام والظروف التي كانت تحكمه، حتى أنه عليه السلام اشتكى من ذلك وقال: «وأفسدتم عليّ رأيي بالعصيان والخذلان حتى لقد قالت قريش إنّ ابن أبي طالب رجل شجاع ولكن لا علم له بالحرب»^(١٨). ممّا يعني أنّ النواقص الحاصلة كانت جرّاء سوء صنيع القوم.

ومن جهة أخرى فإنّ عليه السلام ما كان مكلفاً أن يقود المجتمع بالمعجز والكرامات، حاله حال رسول الله صلّى الله عليه وآله في سلمه وحره وحلّه وترحاله؛ حيث كان مأموراً باستخدام الطرق والآليات البشرية دون الغيبية.

مضافاً إلى أنّ مسألة العصمة من المباحث العقلية المدعومة بالأدلة النقلية، وما ورد بخلافها إمّا أن يؤوّل إن كان قابلاً للتأويل أو يُطرح.

وعليه فلا وجه لما قاله المؤلّف المحترم من أن أمير المؤمنين عليه السلام كان معترفاً بأخطائه وبصدد تداركها، إذ إنّ ما ورد إما غير صحيح، وإمّا مؤوّل وله تفسير صحيح، وإمّا أن يكون ناشئاً من اقتضاء الظروف الاجتماعية حيث كان عليه السلام يضطرّ لاتخاذ قرارات يعلم أنّها غير صحيحة كما هو الحال في أمر التحكيم.

أما ما ربما يتمسك به لإثبات عدم العصمة من قوله عليه السلام في نهج البلاغة: «فلا تكفّوا عن مقالة بحق أو مشورة بعدل، فإنّي لست في نفسي بفوق أن أخطئ، ولا آمن ذلك من فعلي، إلاّ أن يكفي الله من نفسي ما هو أملك به منّي»^(١٩). فجوا بنا عنه ما يأتي:

١- كان هذا لاستصلاح الناس وتأليف قلوبهم، كما يدلّ عليه صدر الخطبة، إذ إنّ خطبها بصفين وذكر فيها حق الوالي على الرعية وحق الرعية على الوالي، فنهض



بعض أصحابه وأكثر الثناء عليه، فقال عليه السلام في جوابه تواضعاً واستصغاراً لنفسه: «إنَّ من حقِّ من عظم جلال الله في نفسه، وجلَّ موضعه من قلبه أن يصغر عنده لعظم ذلك كل ما سواه... وإنَّ من أسخف حالات الولاية عند صالح الناس أن يظنَّ بهم حب الفخر، ويوضع أمرهم على الكبر... فلا تشنوا عليَّ بجميل ثناء... فلا تكلموني بما تكلم به الجبارة، ولا تتحفظوا مني بما يتحفظ به عند أهل البادرة، ولا تخالطوني بالمصانعة، ولا تظنوا بي استتقلاً في حق قيل لي، ولا التماس إعظامٍ لنفسي... فلا تكفوا عن مقالة بحق...» فأنت ترى أنَّ جميع هذه الألفاظ تنبئ عن التذلل وكسر جراح النفس وهي تعليم ودرس للولاية والأمرء من باب إياك أعني واسمعي يا جارة، ويؤيده ما ذكره في ذيل الخطبة: «فإنما أنا وأنتم عبيد مملوكون لرب لا رب غيره... فأبدلنا بعد الضلالة بالهدى، وأعطانا البصيرة بعد العمى». ومن المعلوم أنَّ أمير المؤمنين عليه السلام لم يكن ضالاً طرفة عين إذ أنه أوَّل من أسلم ولم يشرك بالله طرفة عين ولم يكن من أصحاب الغواية والعمى، وهذا يؤكِّد ما قلناه من أنَّ كلامه يحمل محمل: «إياك أعني واسمعي يا جاره».

٢- هذا الكلام يدلُّ على أنَّ أمير المؤمنين عليه السلام نفى عن نفسه الاستقلالية بالعصمة، ولذا قال: «لست في نفسي» والعصمة أمر إلهي وفيض رباني وعناية إلهية، وليست أمراً كسبياً حتى يأخذها بعضٌ ويذرّها آخرون.

قال الشيخ المفيد في تعريف العصمة: «لطف يفعله الله بالمكلف بحيث يمتنع منه وقوع المعصية وترك الطاعة مع قدرته عليها»^(٢٠). فأمر المؤمنين عليه السلام نفى عن نفسه هنا الاستقلال بالعصمة. فكلام المؤلف المحترم في نسبة الخطأ إلى علي عليه السلام في غير محله وناشئ من نظرتة الدنيوية في تفسير وتحليل المفردات التاريخية وسلوك المعصومين عليهم السلام، ولو دقق النظر في المباني الكلامية لدى الإمامية لما تفوّه بكلامه ذلك.

الخاتمة: الإمام الحسن عليه السلام :

بعدهما ينتهي المؤلف من ذكر سيرة الخلفاء الأربعة، يعقد فصلاً آخر في ص ٤٤٣ باسم الخاتمة ويعنون: «رجوع النظم إلى المجتمع وتشكيل الملوكية الجائرة».

ويستهل كلامه بأن الناس استخلفوا الإمام الحسن عليه السلام بعد أبيه من دون كلام وقيل وقال، ثم يقول: «إنّ علياً - وربما استنناً بالنبي صلى الله عليه - ما كان راغباً بتعيين خليفة له في حياته، ولكن أفصح عن عقيدته الراسخة مراراً من أنّ أهل بيت النبي صلى الله عليه هم الذين يستحقون الخلافة حصراً، وكانت وصيته للحسن تنبئ عن رأيه الصريح هذا».

ومن الواضح أنّ المؤلف انتهج هنا نهج أهل السنة واستقى من مصادرهم، ولو راجع مصادر الشيعة والأدلة العامة والخاصة التي أقامتها الشيعة على الإمامة والأئمة فرداً فرداً، لما تفوّه بكلامه هذا ولما أرسله إرسال المسلمات، بل كان عليه أن يذكر رأي الشيعة أيضاً ويشير إلى أدلتهم.

ثم بعد هذا يحاول المؤلف في ص ٤٤٤ مرّة ثانية التذكير بوجود خلاف منهجي بين الإمام الحسن عليه السلام وأبيه علي عليه السلام ويقول: «إنّ الإمام الحسن عليه السلام رغم طبيعته المسالمة والهادئة ما كان يشك في عدالة أعمال علي عليه السلام، ولكن ما كان يستسيغ بعض أعماله العسكرية وقد ينتقده صراحة».

وأنت تعلم أنّ هذا مجرد دعوى لم يقيم المؤلف عليه بشاهد حتى نناقشه في سنده ودلالته، ثم إنّ علياً كان معصوماً وهذا ما كان يعترف به الإمام الحسن عليه السلام فكيف يُعقل أن يخطئ أباه المعصوم، ثم أنّ كون طبيعة الإمام الحسن عليه السلام كانت مسالمة أوّل الكلام، فلو كانت كذلك لما استعد لقتال أهل الشام ولما عبأ الجيوش ولما حضر قبل ذلك ساحات القتال مع أبيه ولما أصرّ عليه بالقتال. وإنّما هادن علياً بعد ما أُجبر على ذلك وبعدهما فرّق معاوية جيشه بالخدع والتطميع والتهديد.

وكذلك سائر ما سرده المؤلف من أنّ الإمام الحسن عليه السلام كان منحازاً إلى زوج

خالته عثمان، وكان يمدح وضعه الأرسوقراطي، وبغضه لإراقة الدماء، كما اعتقد بلزوم قيام علي عليه السلام لنصرته بشكل جاد كما كان خائفاً من سياسات علي عليه السلام في مخالفته للسنن والتقاليد الجارية وخلافه مع أكثر قريش واستمرار القتال الداخلي، كل هذه الأمور عارية عن الصحة واستنتاجات خاطئة من بعض الأخبار والمرويات الضعيفة أو المؤولة.

إن المؤلف بنى شاكلته الفكرية منذ البداية - بالاعتماد على المصادر السنية والروايات المتعارضة - على أن الإمام الحسن عليه السلام كان كارهاً للقتال، وأن شخصيته الطبيعية كانت تأبى ذلك، ولذا فسّر جميع الحوادث طبقاً لهذا المبنى، وعليه لا نستغرب منه لما يقول إن الحسن تعمّد في تولية عبيد الله بن عباس بدل قيس بن سعد أو سعيد بن قيس، كما لم يطلب من عبد الله بن عباس - المحرّض للقتال - بالالتحاق به من البصرة، لأنّه ما كان يريد القتال منذ البداية بل كان يبحث عن المصالحة، ولو راجع المؤلف المحترم الكتب التحليلية الشيعية المؤلفة بهذا الخصوص لما توصل إلى هذه النتائج المجانبة للحق، إذ إن الأئمة عليهم السلام لا يختلفون عن بعضهم الآخر وكلهم نور واحد، وإنّما تملي الظروف المكانية والزمانية عليهم أموراً تلجئهم إلى اتخاذ قرارات ربما تُحمل محامل أخرى، ولكن الواقع أن هدفهم جميعاً واحد وهم كما قال السيد الشهيد الصدر رحمته الله: «وحدة هدف وتعدّد أدوار».

نحن ننطلق في تفسير وتحليل هذه المواقف والأدوار من منطلقات كلامية عقدية تعتمد على ركائز العصمة وعلم الغيب والوظيفة الإلهية والولاية التكوينية وما شاكل، هذه هي الخلفية الفكرية التي نعتد عليها في تفسير ما يتعلّق بالأئمة عليهم السلام من إقدام وإحجام، ولذا لا نتوافق مع كثير ممّا يعتمده المؤلف في سرد الوقائع وتحليلها، ولبسط الكلام مجال آخر لا تستوعبه هذه العجالة.

ثم يشرح المؤلف في ص ٤٦٩ - ٤٧٠ استشهاد الإمام الحسن عليه السلام ويقول: «إنّ

سرور معاوية من استشهاد الحسن عليه السلام كان بسبب زوال السد المستحکم أمام ترشيح يزيد لولاية العهد. والحسن عليه السلام وإن كان لا يشكّل خطراً بالفعل لمعاوية إذ لم يكن بصدد أخذ الخلافة واستردادها لنفسه، ولكن كثيراً من المعترضين الذين كانوا في عذاب وبلاء من استبداد الأمويين لم ينسوا أنّ معاوية وافق على استخلاف الحسن عليه السلام لما بعده وإنّ الحسن أوكل أمر الاستخلاف إلى الشورى. هذه الأوضاع والشرائط تدلّ على صحة الروايات الدالة على أنّ الحسن عليه السلام سُمّ بيد زوجته جعدة بنت الأشعث بن قيس وبإيعاز من معاوية. وهذه الروايات - كما يقال - لم يتفق عليها الشيعة فحسب بل رواها وأيدها المؤرخون السنة أيضاً أمثال الواقدي والمدائني وعمر بن شبة والبلاذري وهيثم بن عدي. وقد روى أبو بكر بن الحفص بن عمر - من أحفاد سعد بن أبي وقاص - وروى كذلك عروة بن الزبير - من رواة السنة المدنيين المعروفين - أنّ الحسن عليه السلام وسعد بن أبي وقاص توفيا معاً وبأيام قلائل بعد عشرة أعوام من حكم معاوية، واعتقد الناس أنّ معاوية سَمَّها. إن الطبري لم ينقل هذه الرواية لا لأنها غير معتبرة، بل لأنها - كما قال لامنس - تُضرب بإيمان عوام الناس بحسب زعمه».

ثم يذكر المؤلف النزاع الحاصل في دفن الإمام الحسن عليه السلام عند رسول الله صلى الله عليه وآله وممانعة مروان وعائشة عن ذلك، واستقرار الأمر في دفنه بالبقيع بحسب وصيته الناصّة على عدم النزاع في مكان دفنه وعدم إراقة الدماء.

معاوية:

يذكر المؤلف في ص ٤٦٣ - ٤٦٤ أنّ عام ٤١ هـ سَمّي عام الجماعة حيث اتحد المسلمون تحت خلافة واحدة وتركوا النزاع والقتال، ولكن مع هذا يعتقد أنّ المجتمع لم يرجع إلى ما كان عليه في فترته الأولى ويقول: «لم تعد الإخوة الإسلامية المطلقة، ورعاية حرمة دم المسلمين الذي وضعه رسول الله صلى الله عليه وآله إلى حالتها الأولى، ولم يلتزم



الشقاق والنفاق الذي ولّده الحرب بعد بل اشتد وتفاقم، واستمر حكم الأمويين الذي أخذ شرعيته - على ما قال ولهاوزن - من ادعاء الثأر بدم عثمان؛ من خلال حرب المسلمين مع المسلمين، وإثارة سوء الظن وعدم الاعتماد والنفرة والنزاع المستمر، حيث دامت بالاستبداد والضغط... لقد تغيّرت أسس الخلافة وانقلبت سنة النبي ﷺ تماماً، وقد نسبوا إلى النبي ﷺ هذا التنبؤ القائل بأن الخلافة ثلاثون سنة ويكون بعدها ملكاً لدوداً...

لقد أصبح الخليفة مساوياً ونظيراً لإمبراطور الروم الشرقية. إنّه حاز لنفسه جميع الأملاك الخالصة التي فتحها الجنود في الحرب. كان هو الحاكم والمسلمون رعيته وله الحكم المطلق على حياتهم وموتهم. كان يرى نفسه أعلى من الشرع والقصاص لذا كان يقتل كلّ من يحس منه خطراً على ملكه. وبنظرة شمولية نرى أنّ الدولة هي التي كانت تحكم الإسلام، كما حدث قبل ثلاثة قرون في استبداد الروم الشرقية حيث سيطرت على المسيحية وخنقت الروح السلمية الدينية وجعلتها أداة للسلطة والقمع، فالدولة الإسلامية آنذاك صنعت بالإسلام نفس الصنيع حيث خنقت روح الاخوة في المجتمع الإسلامي وجعلتها أداة للسلطة والقمع الاجتماعي وإلقاء الرعب... إنّ الناس عندما كانوا يرون وجه رجل حيّال ومنفور يدّعي أنّه خليفة الله في الأرض، يتذكرون جلياً ما نسب إلى رسول الله ﷺ من قوله: «إذا رأيتم معاوية على منبري فاقتلوه».

وقال في صفحة ٤٧٤: «إن معاوية بعدما أصبح الحاكم المطلق للعالم الإسلامي صنع في فترة حكمه - ولأجل الوصول إلى الأموال وتوسيع نطاق قدرته واستحكام ولاية عهد ابنه المنفور - جميع أنواع المكر والحيل وإعطاء الرشى والظلم وإيجاد الرعب والخوف وقتل المسلمين. إنّ حكومته التي خلت من الشرعية الإسلامية جعلت ادعاء الثأر بدم الخليفة المظلوم عثمان مستمسكاً لشرعيتها، وقد أصبح لعن عليّ عليه السلام في خطب الجمعة ضرورة ملحة دامت ٦٠ سنة... وفي مراسم الحج ذهب الخلفاء إلى أن

من السنّة في يوم عرفة لعن عليّ عليه السلام... إنّ مروان - معمار الحكم الملوكي الأموي - كان عارفاً بأهمية لعن عليّ عليه السلام كأداة لدوام الحكم، فلذا قال لعلي بن الحسين عليهما السلام - حفيد عليّ - بشكل خاص: ما كان في القوم أذفع عن صاحبنا من صاحبكم، قلت: فما بالكم تسبون على المنابر؟ قال: أنّه لا يستقيم لنا الأمر إلاّ بذلك (٢١).

إنّ لعن عليّ عليه السلام علناً في الكوفة كان بصالح معاوية، إذ كان يأمل جراء ذلك العثور على من يخالف الحكم الأموي وقتله، وقد أوصى للمغيرة: ولا تترك شتم علي وذمه والترحم على عثمان والاستغفار له، والعيب لأصحاب علي والإقصاء لهم والإطراء بشيعة عثمان والإدناء لهم (٢٢).

ثم إنّ المؤلّف يذكر حكاية قتل حجر بن عدي بأمر معاوية، والخلافات التي كانت بينه وبين مروان حتى عزله عن إمارة المدينة وهو أمرٌ أغضب مروان. وبعد هذا يوجز المؤلّف الكلام ويذكر نبذة مختصرة عن خلافة مروان وموته وينهي كتابه القيم رغم وجود بعض الملاحظات حوله، والتي أشرنا إليها في طيات كلامنا ونقدنا له.

ثم ينهي المؤلّف كتابه بذكر بعض الملاحق المتعلقة بدفن رسول الله صلّى الله عليه وآله وإرثه، أولاد وأزواج عثمان، أولاد وأزواج الإمام الحسن عليه السلام، الأراضي الخالصة في العراق زمن عمر، تأملات حول المصادر المتعلقة بفترة حكم عثمان، وأخيراً موسى بن طلحة والأمويون.

وقد قام بترجمة هذا الكتاب من الإنجليزي إلى الفارسي كل من: أحمد نمائي، جواد قاسمي، محمد جواد مهدوي والدكتور حيدر رضا ضابط. ونحن في نقدنا وتحليلنا قد اعتمدنا النسخة الفارسية وترجمنا النصوص إلى اللغة العربية.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآل الطيبين الطاهرين.



* هوامش البحث *

- ١- خلافة محمد ﷺ: ٢١١-٢١٢.
- ٢- تاريخ الطبري ٣: ٤٥١.
- ٣- أنساب الأشراف ٢: ٢٠٧، تاريخ الطبري ٣: ٤٥١.
- ٤- م ن ٢: ٢٠٧.
- ٥- خلافة محمد ﷺ: ٢١٥-٢١٦.
- ٦- نهج البلاغة، الكتاب ٢.
- ٧- م ن، الخطبة: ١٠٦.
- ٨- م ن، الخطبة: ١١٧.
- ٩- م ن، الكتاب ٦٢.
- ١٠- م ن، الخطبة ٣.
- ١١- م ن، الخطبة: ١٦٢.
- ١٢- م ن، قصار الحكم: ٢٦٣.
- ١٣- أمالي الطوسي: ١٩٥، ونحوه المناقب للخوارزمي: ٣٠٣.
- ١٤- شرح النهج ١٦: ١٧٢.
- ١٥- عبد الله بن عباس ١: ٣٩٦.
- ١٦- العلامة السيد محمد مهدي الخرساني في موسوعته عن عبد الله بن عباس، ولم يطبع هذا الجزء الخاص بهذه الواقعة بعد.
- ١٧- نهج البلاغة، الكتاب ٤١.
- ١٨- نهج البلاغة، الخطبة: ٢٧.
- ١٩- نهج البلاغة، الخطبة: ٢١٦.
- ٢٠- النكت الاعتقادية: ٣٧.
- ٢١- شرح النهج لابن أبي الحديد ١٣: ٢٢٠، أنساب الأشراف للبلاذري ٢: ١٨٤.
- ٢٢- الكامل في التاريخ لابن الأثير ٣: ٤٧٣.

